العدالة السياسية والاجتماعية وأثرها في استقرار الدول عند ابن تيمية وابن خلدون

إعداد؛

الدكتور منير ماتو باباقرمي

Sunnah College of Education, JIBWIS, Bauchi

munirumato@gmail.com

08025844088/08163514516

و

الدكتور موسى لون كاكو

Umar Sulaiman College of Education, Gashu'a, Yobe State, Islamic Studies Department

Musalawankaku2015@gmail.com

08036228204

الملخص

ينطلق البحث من المقولة المشهورة: "العدل أساس الملك"، باعتبارها قاعدة كلية تُعبّر عن سنة إلهية في الاجتماع الإنساني؛ إذ لا تقوم دولة على الظلم وإن كانت مسلمة، ولا تسقط دولة عادلة وإن كانت غير مسلمة. أما ابن خلدون فقد نظر إلى العدل من زاوية عمرانية اقتصادية، ورأى أن الظلم يؤدي إلى فساد العمران لأنه يقتل روح الكسب والإنتاج ويهدم الثقة بين الحاكم والمحكوم،فهو يجعل العدالة أساس الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، كما يجعل الظلم مقدمة حتمية لانهيار الدولة. وتكاملت رؤيتاهما في أن العدل ليس مجرد فضيلة أخلاقية أو واجب ديني، بل نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متكامل، تقوم عليه الحياة العامة وتُبنى به الحضارة.يتناول البحث دراسةً تحليلية مقارنة لمفهوم العدل وأثره في استقرار الدول وقيام العمران من خلال رؤيتي شيخ الإسلام ابن تيمية وعبد الرحمن بن خلدون، بوصفهما من أبرز المفكرين الذين تناولوا العلاقة بين العدالة والسلطة والعمران في الفكر الإسلامي. اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن في تتبّع النصوص الأصلية لابن تيمية وابن خلدون، وتحليلها. وقد خلص البحث إلى أن العدل هو الشرط الأول في استقرار الحكم واستمرار العمران، وأنّ الظلم – في أي صوره – سببٌ مباشر في فساد الأنظمة وزوال الدول. ويوصي البحث إلى ضرورة إعادة إحياء مفهوم العدل في الفكر والسياسة والاجتماع المعاصر، بوصفه أساس التنمية والاستقرار، وليس مجرد مبدأ خطابي أو شعار ديني.

الكلمات المفتاحية: العدل، السياسة الشرعية، العمران، الدولة، الظلم، الاستقرار الاجتماعي.

المقدمة

الحمدلله الذي أمر بالعدل والإحسان، ونهى عن الظلم والعدوان، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: (اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة)، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛

فإن العدل قيمة إنسانية كبرى ومبدأ شرعي أصيل، به تستقيم حياة الأفراد والمجتمعات، وبه تقوم الدول وتستمر الحضارات، وهو الأساس الذي أقيمت عليه السماوات والأرض كما قال ابن القيم: "بالعدل قامت السماوات والأرض، فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه".[١]

وقد عبّر علماء الإسلام عن هذا المعنى بقولهم المشهور: "العدل أساس الملك"، وهو مبدأ يدل على أن قوة الدولة ودوام سلطانها مرهونان بمدى تحقق العدل بين الرعية، إذ لا ينهض مجتمع يسوده الظلم، ولا تدوم دولة يُهدر فيها الحق.

ومن أبرز من عمّق هذا المفهوم ووسّعه تحليلاً وتأصيلاً شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:728هـ)، وعبد الرحمن بن خلدون (ت:808 هـ).

فقد تناول ابن تيمية العدل بوصفه أساس السياسة الشرعية، وعدّه ركيزة في صلاح الراعي والرعية، حيث يقول: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولايقيم الظالمة وإن كانت مسلمة"[٢].

وهو نصّ يدل على عمق نظره السياسي ووعيه بسنن الله في قيام الملك وسقوطه، إذ جعل العدل مصلحة دنيوية قبل أن يكون تكليفًا شرعيًّا.

أما ابن خلدون فقد نظر إلى العدل من زاوية العمران البشري، وربط بين الظلم وخراب الدول في نظريته الشهيرة حول الدولة والعصبية، فقال في المقدمة: الظلم مؤذن بخراب العمران، لأن الدولة إذا كانت جائرة في حقوق الناس قلّ سعيهم في العمل، ففسد الكسب وقلّ الرزق، فيخرب العمران.[٣]

---

[١]- ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين الجوزية (ت: ٧٥١هـ). **الطرق الحكمية**. مكتبة دار البيان،د.ط، د.ت، ج١، ص١٣.

[٢]- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **مجموع الفتاوى**. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. ج٢٨، ص١٤٦.

[٣]- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨هـ). **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج١، ص٣٥٣. بتصرف.

فهو يرى أن العدل لا يقتصر على بعدٍ أخلاقي أو فقهي، بل هو شرط اقتصادي واجتماعي لاستمرار الحياة والعمران.

ومن هنا تظهر أهمية المقارنة بين رؤيتي ابن تيمية وابن خلدون؛ فالأول نظر إلى العدل من زاوية شرعية سياسية، والثاني من زاوية اجتماعية عمرانية، وكلاهما يجتمعان على أن الظلم سببٌ مباشر في زوال الدول، وأن العدل هو الضمان الأكبر لبقائها واستقرارها.

وفي ضوء ذلك، يأتي هذا البحث بعنوان:"**العدالة السياسية والاجتماعية وأثرها في استقرار الدول عند ابن تيمية وابن خلدون**"، محاولًا الكشف عن الجذور الفكرية والشرعية لمفهوم العدالة في التراث الإسلامي، وتحليل أثره في حفظ العمران واستقرار الحكم، وربط ذلك بالواقع المعاصر الذي يشهد أزماتٍ في الحكم والعدالة الاجتماعية.

تتمحور إشكالية البحث حول كيفية تناول كلٌّ من ابن تيمية وابن خلدون مفهوم العدالة السياسية والاجتماعية، ومدى تأثير تطبيق العدل أو فقدانه في استقرار الدول وازدهار العمران. ويهدف إلى بيان الأساس الشرعي والفكري لمفهوم العدل في الإسلام لإبراز القيمة الحضارية لمبدأ "العدل أساس الملك" في الفكر الإسلامي.وتنبع أهمية البحث من كونه يجمع بين الفكر السياسي الشرعي عند ابن تيمية والنظرية العمرانية عند ابن خلدون، وهما من أعمدة الفكر الإسلامي الذين جمعا بين العمق العلمي والرؤية الواقعية في تفسير سنن قيام الدول وسقوطها. ويتبع البحث: المنهج التحليلي المقارن: لتحليل نصوص ابن تيمية وابن خلدون ومقارنتها. والمنهج الاستقرائي: لاستخلاص القواعد العامة من أقوالهما في العدل والعمران.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم العدالة في الفكر الإسلامي ومكانتها في القرآن والسنة

المطلب الأول: مفهوم العدالة في الفكر الإسلامي ومكانتها في القرآن والسنة.

أولًا: تعريف العدل لغةً واصطلاحًا

العدل في اللغة مأخوذ من الجذر(عدل)،وهو يدل على الاستقامة والاستواء. قال ابن فارس:"العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.فالأول العدل من الناس: المرضي المستوي الطريقة. يقال: هذا عدل، وهما عدل. والعدل:

الحكم بالاستواء. ويقال للشيء يساوي الشيء: هو عدله. والعدل: نقيض الجور، تقول: عدل في رعيته. ويوم معتدل، إذا تساوى حالا حره وبرده، وكذلك في الشيء المأكول. ويقال: عدلته حتى اعتدل، أي أقمته حتى استقام واستوى.فأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل. وانعدل، أي انعرج".[٤]

أمافي الاصطلاح الشرعي: فهو عبارة عن الاستقامة على طريق الحق واجتناب ما هو محظور شرعا. يقول ابنالقيمبأنه: "فإن الله سبحانه أرسل رسله، وأنزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به الأرض والسموات.فإذا ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه، والله سبحانه أعلم وأحكم، وأعدل أن يخص طرق العدل وأماراته وأعلامه بشيء، ثم ينفي ما هو أظهر منها وأقوى دلالة، وأبين أمارة".[٥]

وقال ابن تيمية: "العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق،"[٦].

ثانيًا: مركزية العدل في الفكر الإسلامي

يعدّ العدل من المقاصد العليا للشريعة، وهو أساس التكليف ومناط الحكم. قال تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾(النحل:90).

وقال الطبري في تفسيره لهذه الآية: " إن الله يأمر في هذا الكتاب الذي أنزله إليك يا محمد بالعدل، وهو الإنصاف، ومن الإنصاف: الإقرار بمن أنعم علينا بنعمته، والشكر له على إفضاله، وتولي الحمد أهله".[٧]

وقال القرطبي: "وقال ابن العربي: العدل بين العبد وبين ربه إيثار حقه تعالى على حظ نفسه، وتقديم رضاه على هواه، والاجتناب للزواجر والامتثال للأوامر. وأما العدل بينه وبين نفسه فمنعها مما فيه

[٤]- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ). **معجم مقاييس اللغة**. المحقق: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (باب: عدل)، ج٤، ص٢٤٧.

[٥]- ابن قيم، **الطرق الحكمية**. المرجع السابق: ج١، ص١٣.

[٦]- ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ). **الاستقامة**. المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة،ط١، ١٤٠٣، ج٢، ص٢٤٧.

[٧]- الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (ت: ٣١٠هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن**. المحقق: أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة،ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج١٧، ص٢٧٩.

هلاكها، قال الله تعالى:"ونهى النفس عن الهوى" وعزوب الأطماع عن الأتباع، ولزوم القناعة في كل حال ومعنى. وأما العدل بينه وبين الخلق فبذل النصيحة، وترك الخيانة فيما قل وكثر، والإنصاف من نفسك لهم بكل وجه، ولا يكون منك إساءة إلى أحد بقول ولا فعل لا في سر ولا في علن، والصبر على ما يصيبك منهم من البلوى، وأقل ذلك الإنصاف وترك الأذى. قلت: هذا التفصيل في العدل حسن وعدل".[٨]

وفي السنة النبوية، قالرسول الله: (إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وماوُلّوا).[٩] وقال أيضًا: (اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة).[١٠]

المطلب الثاني: العدالة أساس قيام الحكم واستقامة العمران

أولًا:العدالة في إقامة الدولة عند ابن تيمية

أكد ابن تيمية أن: "أمور الناس تستقيم في الدنيا مع العدل الذي فيه الاشتراك في أنواع الإثم أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق وإن لم تشترك في إثم، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة. ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم).[١١] فالباغي يصرع في الدنيا وإن كان مغفورا له مرحوما في الآخرة، وذلك أن العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة، فالنفس فيها داعي الظلم لغيرها بالعلو عليه والحسد له، والتعدي عليه في حقه".[١٢]

---

[٨]- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت: ٦٧١هـ). **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج١٠، ص١٦٦.

[٩]- مسلمبن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). **صحيح مسلم**.المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت كتابالإمارة،بابفضلالإمامالعادل،رقمالحديث1827 ، ج٣، ص١٤٥٨.

[١٠]- مسلم، المرجع السابق: باب تحريم الظلم، رقم:٢٥٧٨، ج٤، ص١٩٩٦.

[١١]- الترمذي،محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ). **سنن الترمذي**. المحقق: بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي – بيروت، د.ط،١٩٩٨م، باب ، رقم: ٢٥١١، ج٤، ص٢٤٥.

[١٢]- ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ج١، ص٢٩.

ثانيًا: العدالة والعمران عند ابن خلدون

تناول ابن خلدون العدالة من منظورٍ اجتماعي عمراني، وربطها بمصير الدول فقال: "اعلم أنّ العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيرا عامّا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران".[١٣]

ويقولأيضًا:"وانظر في ذلك ما حكاه المسعوديّ في أخبار الفرس عن الموبذان صاحب الدّين عندهم أيّام بهرام بن بهرام وما عرّض به للملك في إنكار ما كان عليه من الظّلم والغفلة عن عائدته على الدّولة بضرب المثال في ذلك على لسان البوم حين سمع الملك أصواتها وسأله عن فهم كلامها فقال له: "إنّ بوما ذكرا يروم نكاح بوم أنثى وإنّها شرطت عليه عشرين قرية من الخراب في أيّام بهرام فقبل شرطها، وقال لها: إن دامت أيّام الملك أقطعتك ألف قرية وهذا أسهل مرام". فتنبّه الملك من غفلته وخلا بالموبذان وسأله عن مراده فقال له أيّها الملك إنّ الملك لا يتمّ عزّه إلّا بالشّريعة والقيام للّه بطاعته والتّصرّف تحت أمره ونهيه ولا قوام للشّريعة إلّا بالملك ولا عزّ للملك إلّا بالرّجال ولا قوام للرّجال إلّا بالمال ولا سبيل إلى المال إلّا بالعمارة ولا سبيل للعمارة إلّا بالعدل والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة نصبه الرّبّ وجعل له قيّما وهو الملك وأنت أيّها الملك عمدت إلى الضّياع فانتزعتها من أربابها".[١٤]

يتبيّن من خلال هذا العرض أن العدل ليس مجرد فضيلة فردية، بل هو نظام شامل للحياة البشرية، تقوم عليه السياسة والاقتصاد والعمران والاجتماع. وقد أدرك ابن تيمية هذه الحقيقة من زاوية السياسة الشرعية، وأدركها ابن خلدون من زاوية العمران البشري، واجتمع رأيهما على أن الظلم سبب خراب الدول وسقوطها، وأن إقامة العدل هي السبيل الأوحد لاستمرار الملك وازدهار الحضارات.

[١٣]- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨هـ). **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ج١، ص٣٥٤.

[١٤]- ابن خلدون، المرجع السابق: ج١، ص٣٥٥.

المبحث الثاني: العدالة السياسية والاجتماعية عند ابن تيمية وابن خلدون

المطلب الأول: مفهوم العدالة عند ابن تيمية وأهميتها في السياسة الشرعية

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية (728–661هـ) أن العدل أصل كل نظام، وأنه المعيار الذي تُقاس به صلاحية الحكم واستقامة المجتمع. يقول في مجموع الفتاوى: "العدل نظام كل شيء، فإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، وإذا لم تُقم بالعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة".[١٥] ويؤكد أن العدل لا يُختزل في القضاء فقط، بل هو منهج شامل في الحكم والإدارة.

ومن هنا قرر قاعدة شهيرة تُعدّ من أعظم القواعد في الفكر السياسي الإسلامي، حيث قال:" إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة"[١٦] وهذا القول يلخّص رؤية ابن تيمية الواقعية لسنن الله في الملك والعمران؛ فالعدل عنده ليس مجرد واجب ديني، بل شرط وجودي لبقاء الدولة ودوام سلطانها.

المطلب الثاني: العدالة في الحكم والإدارة عند ابن تيمية

أولًا: إقامة العدل بين الراعي والرعية

يقرر ابن تيمية أن الحاكم مؤتمن على مصالح الأمة، وأن العدل في الولاية والحكم من أعظم أماناته، فيقول: "يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا إلا بها. فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم {إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم} [١٧]. فأوجب صلى الله عليه وسلم تأمير الواحد في الاجتماع القليل العارض في السفر تنبيها بذلك على سائر أنواع الاجتماع. ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة.

---

[١٥]- ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **مجموع الفتاوى**. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج٢٨، ص١٤٦.

[١٦]- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**.ج٢٨، ص١٤٦.

[١٧]- أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ). **سنن أبي داود**. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، د.ت، باب قوم يسافرون ويؤمرون أحدهم، رقم: ٢٦٠٩، ج٣، ص٣٦.

وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم. وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة؛ ولهذا روي: {أن السلطان ظل الله في الأرض}"[١٨][١٩].

ثم يوضح أن المقصود من الإمارة هو إقامة الدين وسياسة الدنيا به: " أصل ذلك أن تعلم أن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتب، وبه أرسل الرسل، وعليه جاهد الرسول والمؤمنون".[٢٠]

ويقرر أن العدل في الحكم هو الغاية الكبرى من الولاية، فيقول: "كالإمام في تولية من يوليه من ولاة الحرب والحكم والمال: يختار الأصلح فالأصلح للمسلمين فمن ولى رجلا على عصابة وهو يجد فيهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمني".[٢١]

وفي هذا النص تظهر نظرية ابن تيمية في الكفاءة والعدالة، إذ جمع بين القوة والأمانة كشرطين في الحكم والإدارة، وهي صياغة واقعية لما يسميه المعاصرون اليوم "الحكم الرشيد".

ثانيًا: العدالة الاجتماعية ورعاية مصالح الرعية

يرى ابن تيمية أن من تمام العدل أن يرعى الحاكم مصالح الناس في معاشهم ومعادهم، فيقول: "إن الله إنما أرسل الرسل ليأمروا الناس بما يصلحهم وينفعهم إذا فعلوه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ (الأنبياء:١٠٧)، وقال تعالى: ﴿ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ (طه: ١٢٣ – ١٢٦).[٢٢]

---

[١٨]- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (ت: ٤٥٨هـ) **شعب الإيمان**. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند،ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، فصل في فضل الإمام العادل، رقم:٦٩٨٤، ج٩، ص٤٧٥.

[١٩]- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**.ج٢٨، ص٣٩٠.

[٢٠]- ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ). **الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية**. دار الكتب العلمية،ط١، د.ت، ج١، ص٦.

[٢١]- ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**.ج٣٤، ص١٢٠.

[٢٢]- ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم – حمدان بن محمد،دار العاصمة، السعودية،ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ج٥، ص٧٠.

كما يربط ابن تيمية بين الظلم والفساد الاجتماعي والاقتصادي، فيقول: "فإن الاجتماع والتمدن لا يمكن إلا مع قانون عدلي فلا يمكن أهل مدينة أن يجتمعوا على إباحة ظلم بعضهم بعضا مطلقا؛ لأنه لا حياة لهم مع ذلك، بل نجد الأمير إذا ظلم بعض الرعية فلا بد أن يكون بعض أصحابه لا يظلم حين يظلم الرعية، وما استووا كلهم فيه فليس فيه ظلم من بعضهم لبعض ومعلوم أن المجموع قد خالف حكمه حكم الأفراد سواء كان اجتماع أعيان أو أعراض". [٢٣]

المطلب الثالث: أثر العدالة في بقاء الدولة واستقرار العمران عبد ابن تيمية

تتضح في فكر ابن تيمية رؤية سننية حضارية، إذ يجعل العدل سببًا لبقاء الدول وازدهار العمران، والظلم سببًا لانهيارها. وأن العدل سبب لنزول البركة والنصر، والظلم سبب للهزيمة والهلاك، فيقول: " فإن العدل واجب لكل أحد على كل أحد في كل حال. والظلم محرم مطلقا، لا يباح قط بحال.قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة: ٨).[٢٤]

ويقرر قاعدة عامة تعدّ من أهم قواعد الاجتماع السياسي الإسلامي: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقول: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الظلم والإسلام".[٢٥] وهذه القاعدة تُعدّ من أبلغ ما عبّر به ابن تيمية عن تلازم العدل والعمران، فهي لا تكتفي بالحكم الشرعي، بل تصف سنّة اجتماعية واقعية: أن دوام الحكم مشروط بالعدل لا بالانتماء الديني وحده.

المطلب : العدالة في فكر ابن خلدون

أولا: مفهوم العدالة عند ابن خلدون

أما عبد الرحمن بن خلدون، فقد نظر إلى العدل نظرة عمرانية اجتماعية، وجعله أساس العمران البشري، وعدّ الظلم مؤذنًا بخرابه. يقول في المقدمة: ": "اعلم أنّ العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في

[٢٣] - ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. المحقق: محمد رشاد سالم،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج٨، ص٣٥٨.

[٢٤] - المرجع نفسه: ج٥، ص١٢٦.

[٢٥] - ابن تيمية . **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**. ج١، ص٢٩.

تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب فإذا كان الاعتداء كثيرا عامّا في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته والعمران".[٢٦]

ويقول أيضًا : الظلم مؤذن بخراب العمران، لأن الدولة إذا كانت جائرة في حقوق الناس قلّ سعيهم في العمل، ففسد الكسب وقلّ الرزق، فيخرب العمران.[٢٧]

فابن خلدون يرى أن العدل ليس مجرد فضيلة أخلاقية، بل هو شرط اقتصادي واجتماعي لبقاء الدولة، إذ إن الظلم يؤدي إلى تراجع الإنتاج وتعطل مصالح الناس وانهيار العمران، مما يؤدي في النهاية إلى سقوط الدول.

ثانيا: نظرية ابن خلدون في العدالة

نظرية ابن خلدون في العدالة لها تأثير عميق ومتجدد على الفكر المعاصر، ورغم مرور قرون على طرحها، لا تزال تثير النقاشات وتُستلهم في مجالات متنوعة.

يمكن تلخيص جوانب من نظرية ابن خلدون في العدالة وتأثيرها المعاصر كالتالي:

العدالة كشرط للعمران والازدهار:

ربط ابن خلدون بين العدالة وبين بقاء الدول وازدهارها. فهو يرى أن الظلم وفقدان العدالة يؤديان إلى فساد العمران وزوال الدول.

في الفكر المعاصر: هذه الفكرة لا تزال أساسية في علوم السياسة والاقتصاد والتنمية. تُستخدم مفاهيم مثل سيادة القانون،حكم القانون، ومكافحة الفساد، كآليات لضمان العدالة، والتي بدورها تُعتبر شروطًا أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

[٢٦]- ابن خلدون، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**. ج١، ص٣٥٤.

[٢٧]- ابن خلدون،المرجع نفسه. ج١، ص٣٥٣. بتصرف.

العدالة والضرائب (الخراج):

أشار ابن خلدون إلى أنالضرائب العادلة هي التي لا ترهق الرعية ولا تمنعهم من العمل والإنتاج. أما الضرائب الظالمة فتقضي على حيوية المجتمع وتقوض سلطة الحاكم.

في الفكر المعاصر: هذا يتصل مباشرة بنقاشاتالسياسة الضريبية، العدالة التوزيعية، ومبدأ القدرة على الدفع. تُدرس نماذج الضرائب التي تعزز النمو الاقتصادي مع ضمان عدم إلحاق الظلم بالفئات الأقل دخلاً.

العدالة والعصبية:

رغم أن العصبية مفهوم معقد، إلا أن ابن خلدون ربطها (بشكل غير مباشر) بالعدالة. ففي ظل العصبية القوية، قد تميل المجموعة الحاكمة إلى التعصب لمصالحها، مما قد يؤدي إلى الظلم تجاه الآخرين. ولكن في المقابل، قد تضمن العصبية التعاون والتكافل الذي يحقق قدراً من العدالة داخل الجماعة.

في الفكر المعاصر: هذا يفتح الباب لفهم ديناميكيات السلطة،المحسوبية، والنزاعات العرقية أو القبليةوكيف تؤثر على تطبيق العدالة. كما تُدرس نماذج الحوكمة الرشيدة التي تسعى لتجاوز هذه التحيزات.

بشكل عام، يظل ابن خلدون مصدر إلهام هام لفهم العلاقة بين الحكم الرشيد، استقرار المجتمع، وتحقيق العدالة، مما يجعل نظرياته ذات أهمية استراتيجية في التحليلات المعاصرة للشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: أثر العدل في العمران واستقرار الدولة عند ابن تيمية وابن خلدون

المطلب الأول: العدل أساس العمران عند ابن تيمية

يرى شيخ الإسلام ابنت يمية أن العدل ليس مجرد قيمة أخلاقية أو مبدأ فقهي، بل هو قانون إلهي حاكم لقيام الدول واستمرارها. وقد قرر في أكثر من موضع أن بقاء الملك مرتبط بإقامة العدل بين الرعية.يقول:"إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة".[٢٨]

[٢٨]– ابن تيمية، **مجموع الفتاوى**.ج٢٨، ص١٤٦.

ومن خلال هذا يتبين أن ابن تيمية يرى في العدل نظامًا عامًا يشمل الدين والدنيا، ويعتبر أن فساد العمران إنما يبدأ حين يُهدر هذاالأصل.

وقد لخّص فكرته في قوله الشهير: "فإن الناس لم يتنازعوا في أن عاقبة الظلم وخيمة، وعاقبة العدل كريمة، ولهذا يروى: "الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا ينصر الدولة الظالمة وإن كانت مؤمنة".[٢٩]

من هذا المنطلق، يُدرك ابن تيمية أن العمران السياسي والاجتماعي لا يمكن أن يستقيم إلا إذا تحقق العدل في جميع مجالات الحياة: القضاء، والاقتصاد، والإدارة، والعلاقات بين الحاكم والمحكوم .ويؤكد أن العدل في الحكم والسياسة هو الامتداد العملي لقوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾(النحل: 90). وأن الظلم –بمعناه السياسي أو الاجتماعي– هو سبب مباشر لزوال النعم وتحول الدول، كما قال تعالى:﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾(الكهف: 59).

المطلب الثاني: أثر العدل في العمران عند ابن خلدون

أما عبد الرحمن بن خلدون، فقد قدّم رؤية اجتماعية عمرانية فريدة في هذا الباب، إذ جعل العدل شرطًا لبقاء العمران والدولة، والظلم مؤذنًا بخرابهما.

يتضح من هذا التحليل أن ابن خلدون ربط بين الظلم والركود الاقتصادي، وعدّ الظلم السياسي والجباية الجائرة السبب الأول في تراجع الإنتاج، وهروب الأيدي العاملة، وتدهور الأمن الاجتماعي، مما يؤدي إلى ضعف العصبية وسقوط الدولة.

وهذه الرؤية تُمثل تطبيقًا اجتماعيًا لمبدأ "العدل أساس الملك"، إذ يرى أن الظلم يُضعف دوافع العمل و"يقتل روح العمران"، بينما العدل يُنعش النشاط الاقتصادي و"يحفظ البنية الاجتماعية للدولة".

المطلب الثالث: نحو رؤية إسلامية معاصرة للعدل والعمران

إن المتأمل في التراثين التيمي والخلدوني، وفي فكر المصلحين المعاصرين، يجد أن العدل ليس مجرد فضيلة أخلاقية بل قانون حضاري شامل. فابن تيمية قرر السنن الإلهية التي تُبقي الملك بالعدل وتُزيله بالظلم، وابن خلدون قرر السنن الاجتماعية التي تُبقي العمران بالعدل وتُفسده بالظلم، ثم جاء المصلحون المعاصرون ليؤكدوا أن العدل هو روح الشريعة، وأساس الدولة الحديثة، وضمان التنمية المستدامة.

[٢٩]- ابن تيميةالحسبة في الإسلام، ج١، ص٧.

يتضح أن نظرية العدل التي أسسها ابن تيمية وابن خلدون ما تزال صالحة لتفسير أزمات الحكم والعمران في العالم المعاصر.

فالعدل هو المبدأ الجامع بين الدين والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وبه يُصلح الله الأمم، وبدونه تنهار الحضارات مهما بلغت من القوة.

المطلب الرابع: الاستفادة من فكر ابن تيمية وابن خلدون في معالجة مشكلات الظلم والفساد في الدول النامية

تعاني كثير من الدول النامية اليوم من أزمات الظلم الإداري، والفساد المالي، وضعف العدالة الاجتماعية، مما يهدد استقرارها السياسي ويعوق تنميتها الاقتصادية.

ولأن الفكر الإسلامي الكلاسيكي تناول جذور هذه المشكلات بعمق، فإن العودة إلى منظور ابن تيمية وابن خلدون تقدم أساسًا متينًا لبناء إصلاح حضاري متوازن يجمع بين الشرع والعمران.

الرؤية التيمية في مكافحة الظلم وبناء الحكم العادل

يضع ابن تيمية العدالة في صميم السياسة الشرعية، ويرى أن وظيفة الحاكم هي تحقيق مصالح العباد ودفع المفاسد على ضوء الشريعة.

قال رحمه الله في السياسة الشرعية: "إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة".

من معالم فكره الإصلاحي:

١. إصلاح الحاكم والمحكوم معًا: فابن تيمية يرى أن الظلم لا يقتصر على السلطان، بل يشمل ظلم الأفراد بعضهم لبعض، ولذلك فالإصلاح يجب أن يبدأ من المجتمع كله.

٢. الرقابة الشرعية والمؤسسية: دعا إلى إقامة مؤسسات تحتسب على السلطان والرعية، وهو ما يمكن اليوم ترجمته إلى هيئات رقابة مستقلة وهيئات نزاهة.

٣. إدارة الموارد بعدل: شدّد على وجوب صرف الأموال العامة في مصالح الناس، لا في مآرب السلطان أو الخاصة.

الرؤية الخلدونية في معالجة الفساد وخراب العمران

يربط ابن خلدون بين العدالة وازدهار العمران، ويرى أن الظلم يؤدي إلى تراجع الإنتاج، وهروب الكفاءات، وضعف الثقة في الدولة.قال في المقدمة: "الظلم مؤذن بخراب العمران".

من معالم فكره العملي:

١. تحليل اقتصادي واجتماعي للفساد: يرى أن الجباية المفرطة والاحتكار الحكومي من أسباب زوال الدول.

٢. سنن تاريخية ثابتة: يعتبر أن الظلم سنة تؤدي إلى سقوط الدول مهما بلغت قوتها.

٣. التوازن بين القوة والعدل: فالدولة تحتاج إلى قوة تحفظ الأمن، وعدل يصون الحقوق.

الخاتمة

بعد استعراض ما جاء في هذا البحث من نصوص وتحليلات، يتضح أن العدل ليس مجرد قيمة أخلاقية أو مطلب اجتماعي، بل هو قاعدة كونية وسنة إلهية في قيام العمران واستمرار الملك.

وقد تناول كل من شيخ الإسلام ابن تيمية وعبد الرحمن بن خلدون هذا المبدأ من زاويتين متكاملتين؛ فالأول نظر إليه بمنظار السياسة الشرعية ومقاصد الإمامة، والثاني بمنظار العمران والاجتماع الإنساني، فكشفا بذلك عن وحدة السنن الإلهية في الاجتماع البشري مهما اختلفت الأزمنة والبيئات.

وقد أبرز البحث أن العدل هو الذي يربط بين السلطة والرعية، والدين والدولة، والعمران والإنتاج، فهو العامل الجامع الذي تتأسس عليه كل أشكال الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بينما الظلم يؤدي — لا محالة — إلى فساد العمران، وانهيار الثقة، وزوال الدول، كما نصّ ابن خلدون بقوله: "الظلم مؤذن بخراب العمران".

إنّما قرره هذان العالمان الجليلان ينسجم تمامًا مع الواقع التاريخي والحديث، إذ ما من دولة استقامت إلا بالعدل، ولا أمة انهارت إلا بالظلم، وهو ما يفسّر استمرار المجتمعات التي تُقيم القسط، ولو لم تكن مسلمة، وزوال التي ترفع شعار الدين وتفقد العدالة.

النتائج

١. العدل عند ابن تيمية قانون شرعي كوني، جعله الله سببًا لبقاء الدول وزوالها، بغض النظر عن عقيدة الحاكم أو المحكوم، كما في قوله: " إن الله ينصر الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة".

٢. العدل عند ابن خلدون قاعدة اجتماعية واقتصادية، ترتبط بسلامة العمران وتوازن النشاط الإنساني، وهو يرى أن الظلم يؤدي إلى تعطيل الكسب والإنتاج، ومن ثمّ خراب الدولة.

٣. اتفق ابن تيمية وابن خلدون على أن الظلم سبب مباشر لانهيار الملك، واختلفا في زاوية التحليل: ابن تيمية: بُعد ديني وسياسي تشريعي. وابن خلدون: يعد اجتماعي عمراني واقتصادي.

٤. الرؤية الإسلامية للعدل شاملة، تتضمن العدل مع الله تعالى في التوحيد، ومع الناس في المعاملات، ومع النفس في الحقوق، ومع المخلوقات في الاستخدام والانتفاع.

٦. الرؤية التكاملية بين ابن تيمية وابن خلدون تقدم نموذجًا حضاريًا في فهم العدالة؛ يجمع بين القيم الدينية والسنن الاجتماعية، وبين النظر الفقهي والتحليل الواقعي.

التوصيات

١. ضرورة إعادة إحياء مفهوم العدل في الفكر والسياسة والاجتماع المعاصر، بوصفه أساس التنمية والاستقرار، وليس مجرد مبدأ خطابي أو شعار ديني.

٢. الاستفادة من منهج ابن تيمية في تأسيس السياسة الشرعية على مقاصد العدل والمصلحة، وتفعيله في أنظمة الحكم والإدارة الحديثة.

٣. توظيف نظرية ابن خلدون في العمران لتفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية المعاصرة، وربطها بمدى تحقق العدالة في توزيع الثروة والسلطة.

قائمة المصادر والمراجع

– أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ). **سنن أبي داود**. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ط، د.ت، باب قوم يسافرون ويؤمرون أحدهم، رقم: ٢٦٠٩، ج٣، ص٣٦.

– ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **مجموع الفتاوى**. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م. ج٢٨، ص١٤٦.

– ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ). **الاستقامة**. المحقق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود – المدينة المنورة،ط١، ١٤٠٣، ج٢، ص٢٤٧.

– ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**. وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ج١، ص٢٩.

– ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت: ٨٠٨هـ). **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، المحقق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت،ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ج١، ص٣٥٣. بتصرف.

– ابن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ). **مجموع الفتاوى**. المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية،د.ط، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ج٢٨، ص١٤٦.

– ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ). **الحسبة في الإسلام، أو وظيفة الحكومة الإسلامية**. دار الكتب العلمية،ط١، د.ت، ج١، ص٦.

– ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، تحقيق: علي بن حسن – عبد العزيز بن إبراهيم – حمدان بن محمد،دار العاصمة، السعودية،ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ج٥، ص٧٠.

- ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ). **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية**. المحقق: محمد رشاد سالم،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج٨، ص٣٥٨.

- ابن عاشور، محمد بن طاهر.**أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**. المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر، ط٢، د.ت، ص٢٥.

- ابن فارس، أحمد بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ). **معجم مقاييس اللغة**. المحقق: عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،د.ط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. (باب: عدل)، ج٤، ص٢٤٧.

– ابن قيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين الجوزية (ت: ٧٥١هـ). **الطرق الحكمية**. مكتبة دار البيان،د.ط، د.ت، ج١، ص١٣.

- البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر (ت: ٤٥٨هـ) **شعب الإيمان**. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند،ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، فصل في فضل الإمام العادل، رقم:٦٩٨٤، ج٩، ص٤٧٥.

- الترمذي،محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ). **سنن الترمذي**. المحقق: بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي – بيروت، د.ط،١٩٩٨م، باب ، رقم: ٢٥١١، ج٤، ص٢٤٥.

- سيد قطب. **العدالة الاجتماعية في الإسلام**. دار الشروق، القاهرة-مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- الطبري محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (ت: ٣١٠هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن**. المحقق: أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة،ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ج١٧، ص٢٧٩.

- عمارة، محمد. **تيارات الفكر الإسلامي**. دار الشروق، القاهرة- مصر، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت: ٦٧١هـ). **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة،ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م، ج١٠، ص١٦٦.

- مسلمبن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ). **صحيح مسلم**.المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت كتابالإمارة،بابفضلالإمامالعادل،رقمالحديث1827 ، ج٣، ص١٤٥٨.

- المودودي، أبو العلي.**الخلافة والملك**. تعريب: أحمد إدريس، دار القلم- الكويت، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.